

تونس في 5 فيفري 2015

بيان صحفي

منظمة محامون بلا حدود تدعو القادة السياسيين الجدد لتونس بتعجيل الإصلاحات المتعلقة بمنظومة العدالة

بعد التصويت و المصادقة على الحكومة الجديدة ، تشيد منظمة محامون بلا حدود- البلجيكية بنجاح الفترة الانتقالية ، وتدعو السلطات التونسية الجديدة الى التعجيل بالإصلاحات المتعلقة بمنظومة العدالة، مع تكريس و احترام حقوق الانسان في تونس .

فبعد مرور اكثر من أربع سنوات عن الثورة، وبانتخاب برلمان جديد وحكومة جديدة من المهم الان ان تسعى السلطة التونسية الى التعجيل بالبدء في الإصلاحات المتعلقة بمنظومة العدالة ككل . " يجب الآن تنفيذ الإصلاحات من أجل استعادة الثقة الضرورية بين المواطنين و القضاء "، يصرح مارلتن كوزان، رئيس بعثة محامون بلا حدود.

وتحدد محامون بلا حدود ثلاث أولويات رئيسية لاستعادة هذه الثقة و تكريس منظومة قضائية و تشريعية عادلة حيث يؤكد رئيس البعثة ضرورة " مواصلة مسار العدالة الانتقالية و معالجة ملفات الماضي بموجب القانون الأساسي عدد 53 الصادر في 24 ديسمبر 2013، مع التأكيد على ضرورة تفتيح مجلة الإجراءات الجزائية بما في ذلك الفصل 13 منه المتعلق بضرورة حضور محامي لدى باحث البداية اثناء الاحتفاظ دون الاغفال عن تطوير خدمات التسخير و الاعانة العدالية و ذلك خلال فترة زمنية معقولة"، يضيف مارتن كوزان.

تؤكد منظمة محامون بلا حدود على أهمية تفتيح مجلة الإجراءات الجزائية، و تكريس الحق في الاستعانة بمحامي منذ مرحلة البحث الاولي مع التخفيض في مدة الاحتفاظ و جعله آلية استثنائية وتذكر المنظمة استعدادها لتقديم الدعم و مراقبة هذه الإصلاحات الهامة .

الى جانب هذه الإصلاحات في مجال العدالة، تظل هناك تحديات أخرى عديدة، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير، والمساعدة القانونية، وإقامة العدل والتصدي للإفلات من العقاب واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. " هذه المواضيع أيضا سيكون في صميم عمل الحكومة و السلطات التونسية في الفترة القادمة، يختتم مارتن كوزان .

لمزيد المعلومات يرجى الاتصال ب

مارتان كوزان رئيس بعثة محامون بلا حدود تونس

الهاتف +216 26 74 62 43

tun-cm@asf.be

منظمة محامون بلا حدود

محامون بلا حدود منظمة دولية غير حكومية تأسست في 1992 ببروكسيل - بلجيكا و هي تختص في الدفاع عن حقوق الإنسان و دعم العدالة، هدفها الاساسي المساهمة في إرساء آليات تمكن الافراد و الفئات الضعيفة من النفاذ لقضاء عادل ومستقل و قادر على ضمان الحقوق الأساسية للأفراد.

تشتغل منظمة محامون بلا حدود بتونس منذ بداية سنة 2012 وهي متواجدة في عديد البلدان حول العالم تدير مشاريع لمساعدة الفاعلين التونسيين (المنظمات الغير حكومية المدافعة عن حقوق الانسان و اصحاب المهن القانونية) في اطار اصلاح المنظومة هذا إلى جانب مشروع ارساء اليات العدالة الانتقالية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية .

www.asf.be